

تقرير الاستعراض الدوري الشامل / العراق-2010

الصادر عن مؤسسات المجتمع المدني

حول الاتجار بالبشر في العراق

المقدمة :

الاتجار بالبشر مشكلة عالمية تؤثر على كل قارة وعلى معظم البلدان. إنه يحدث داخل وعبر الحدود القومية ويعتبر واحداً من أكثر أشكال الجريمة الدولية تحقيقاً للربح. من المستحيل معرفة ذلك ومن الصعب الحصول على الإحصائيات لأن الاتجار في البشر نشاط يتم بطريقة سرية. في تقرير للحكومة الأمريكية نُشر في عام 2003 يقدر عدد الأفراد الذين يتم الاتجار فيهم كل عام في العالم بما يتراوح بين 800 ألف - 900 ألف على الأقل، يتم الاتجار في المئات من النساء والأطفال كل عام بنقلهم بطريق غير شرعي إلى المملكة المتحدة.

تشكل تجارة العبودية المعاصرة تهديداً متعدد الأبعاد على جميع الأمم. فبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها انتهاك حقوق الإنسان، فإن علاقتها بالجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية الخطيرة التي تتمثل بتهديب المخدرات والأسلحة، أصبحت أكثر وضوحاً. كذلك هو حال علاقتها بدواعي القلق الصحية الخطيرة، إذ تصيب الأمراض المعدية الضحايا، سواء كان ذلك بسبب ظروف المعيشة المتدنية، أو نتيجة إجبارهم على ممارسة الجنس، والاتجار بهم ونقلهم إلى مجتمعات جديدة. إن الدولة التي تختار النقل من شأن مشكلة الاتجار بالبشر في مقابل التركيز على دواعي قلق أخرى، عليها أن تتحمل نتيجة ذلك. هناك حاجة ماسة لإجراء فوري¹.

وتوضح دراسة لمنظمة العمل الدولية أن 12.3 مليون عاملاً في العالم يعانون من الاستغلال ويجبرون على ممارسة أعمال رغماً عن إرادتهم، وأن 204 مليون على الأقل من هؤلاء العمال الذين يمثلون ضحايا الاتجار بالبشر معظمهم من النساء والأطفال.

¹ أقر الكونغرس في العام 2000 قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000 وصادق عليه الرئيس (22 U.S.C: 7101 et seq.) والذي تم تعديله من خلال إعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2003 ("قانون عام" 108-193). ويهدف قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، إلى مكافحة عملية الاتجار بالبشر من خلال معاقبة القائمين عليها، وحماية الضحايا، وحشد الوكالات الحكومية الأميركية لشن حملة عالمية ضد الاتجار بالبشر. وينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، كما تم تعديله، على تفويض هام لوزارة الخارجية والعدل والعمل والأمن الداخلي والصحة والخدمات الإنسانية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

لهذا كلة يأتي اهتمامنا في موضوع الاتجار بالبشر في العراق ، خاصة وان الطرف الموضوعي والتعقيدات الداخلية تشكل مناخا خصبا لتنامي هذه الظاهرة الخطيرة، وتستدعي اتخاذ الاجراءات القانونية وغيرها لمحاربتها.

واقع العراق:

تثبت التقارير والاستطلاعات بأنه في كل مناطق النزاعات تستغل العصابات الإجرامية انهيار النظام وانهلال القانون والبؤس لتجبر أفراداً على العمل في الدعارة و ممارسة اشكال اخرى من الاتجار بالبشر، كما أن هناك كثير من الحالات يتواطأ فيها الأهل مع المجرمين ويعتبرون ذلك طريقة لزيادة الدخل المتدني للعائلة.

من هنا، يمكننا الإنتقال للحديث عن الوضع في العراق والذي يعتبر موضوعاً شائكاً لقللة المعلومات وللوضع الأمني الذي يعيشه العراق وبسبهم بشكل كبير في غياب الرقابة على الانتهاكات التي تمارس ضد الإنسانية.

وترتبط في العراق صفقات الإتجار بالبشر بعمليات تبييض الأموال، وتجارة المخدرات، وتزوير الوثائق و الاكراه على العمل مع شبكات الارهابية و شبكات الدعارة و العمالة الاجنبية و العمل القسري؛ ولذلك يستغل المجرمون الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتردية في البلاد، في ظل غياب حكومة قادرة على حماية الشعب وحماية نفسها، ويعقد هؤلاء صفقات تجارية يذهب ضحيتها الآلاف من النساء والأطفال العراقيين.

حالياً، وفي ظل النزاعات الطائفية وتردي الأوضاع الأمنية تعتبر النساء سلعة رخيصة يتاجر بهن داخل العراق وخارجه. وليس أدل على ذلك من الحالات التي تهجر خارج العراق قسراً، فيعمل الكثير من العراقيين في الدول المجاورة في ظروف قاسية وتمارس عليهم انتهاكات جسيمة تشكل عنفاً نفسياً وجسدياً في أحيان كثيرة، كما أن النساء يستغلين في تجارة الجنس ويعشن ظروفاً قاسية تتمثل بالتهديد والإهانة، وتصل بعض الحالات إلى حد القتل أحياناً.

ويمكننا تلخيص عوامل الاتجار بالبشر في العراق في النقاط التالية:

العوامل القانونية: إن الواقع القانوني في العراق بما يتعلق في موضوع الاتجار بالبشر يظهر عدم وجود نص قانوني خاص به. وانما يوجد ما يشير إلى ذلك في المادة 35 من الدستور في الفقرة ثالثاً²، وبعض الفقرات من قانون العقوبات و قانون العمل و الضمان الاجتماعي . وبموجب القوانين السارية حالياً لا توجد هيئة عليا خاصة بمتابعة ابشع انواع انتهاكات لحقوق الانسان ولا توجد آليات مناسبة لمكافحة هذا النوع من الجريمة و مساعدة ضحاياه .

العوامل السياسية : إن العملية السياسية في العراق وضبابية الخطاب و الروئيا والصراع بين الكتل السياسية على مصالح واجندات ضيقة وخاصة قد أدى إلى شكل من أشكال تهيمش باقي الفعاليات المجتمعية المهمة ذات الارتباط بحقوق الانسان و كرامته , هذا المشهد السياسي أدى إلى كثير من اللإشكاليات وعدم السيطرة على ابشع أنواع الجرائم في العراق.

العوامل الاقتصادية : إن سوء الوضع الاقتصادي وقللة فرص العمل وزيادة معدلات البطالة قد أدى إلى انحراف كثير من الأفراد الذين لم يستطيعوا تحمل وطأة وضع اقتصادي الصعب، الأمر الذي دفعهم إلى سلك أقصر الطرق التي يسهل عليهم الحصول على ما يحتاجونه من مال.

² يحرم العمل القسري " السخرة"، والعبودية وتجارة العبيد" الرقيق"، ويحرم الاتجار بالنساء والاطفال، والاتجار بالجنس

العوامل الاجتماعية : يقر اغلب الباحثين في مجال علم الاجتماع أن البنية المجتمعية العراقية باتت مهددة بمخاطر متعددة، أهمها أشكال من التفكك الأسري واضمحلال الروابط العائلية التي أدت إلى زيادة أشكال الانحلال الأخلاقي على صعيد الفرد والأسرة، كما إن ظاهرة العنف الأسري أدت إلى نتائج مماثلة، ناهيك عن شيوع ظاهرة الترملة نتيجة الحروب الكثيرة التي خاضها العراق، وازدياد نسبة الطلاق وارتفاع معدلات اليتيم وزيادة عدد ولادة السفاح، كل هذا أدى بالضرورة إلى زيادة نسبة الفعل الجرمي الذي يمكن أن يدخل ضمن توصيف الاتجار بالبشر.

العوامل النفسية : إن الطبيعة الخاصة للحالة العراقية منذ منتصف الستينات وحتى الآن اوجدت وضعاً نفسياً خاصاً يسهل عمليات الانحراف السلوكي.

انواع الاتجار في العراق :-

- اندماج مع شبكات الارهابية :

احد التحديات امام الحكومة و المؤسسات الرسمية ، حول تجنيد كثير من اطفال و نساء الى شبكات ارهابية مرغمين عز اجبارهم و ضغط عليهم او اختطافهم من قبل جهات الارهابية، واستغلالهم في العمليات مثل ما تم رصدها في قضية (شيخ زانا) ³ ، و احتجاز و اعتقال وتسليم النفس (7) أنات اعمارهم اقل من (18) سنة في محافظة ديالى عام 2008 .

- اندماج مع شبكات الدعارة:

هذا النوع من الاتجار بالبشر هو الاكثر انتشاراً في العراق، ويقسم الى قسمين: الاتجار الداخلي، اي بين المحافظات، و الاتجار الخارجي، اي من العراق الى البلدان المجاورة، إذ تعاني العديد من النساء في العراق من الجنوب الى الشمال وبالخاص في اقليم كردستان ⁴ التي يوجد عدد من النساء والاغلب اعمارهن دون 18 سنة وتحت انظار الحكومة، ونفس الحالة في محافظات الوسط و الجنوب، فهناك بيوتا خاصة لممارسة الدعارة، و من خلال البحث للمنظمة النسوية⁵ وجدت 25% من النساء العاملات في المجموعات تعملن في مجال الدعارة، ويتعرضن الى العديد من الانتهاكات من خلال الاتجار بهن، سواء كن طالبات أو موظفات أو عاملات في مجالات مختلفة، ورصد البحث بأن لا يستلم الضحية إلا 5% من المال، ويذهب القسم الآخر لفريق العصابة، وقسم منهن ينتقل بين المحافظات لنفس العمل، ويتضمن البحث أسماء المسجونين في الناصرية والمتهمين كلياً أو جزئياً بالاتجار بالبشر، وتورطهم مع الشبكات وذلك بتاريخ 2006/12/15 حيث بلغ عددهم 24 رجل وامرأة، وتم اعتقالهم واعتقالهن و حكموا على الجميع باحكام مختلفة حسب المادة القانونية و نوع الجريمة.

³ جريدة الرسمية (كومتل) عدد 45 سنة الاولى شرح حجم استغلال النساء في اكبر شبكة ارهابية في اقليم كردستان .

⁴ تقرير منظمة النجدة الشعبية : حول وجود بيوت ابواء وفنادق خاصة في مصيف سرسنگ /محافظة دهوك ، وكذلك قال محام يعمل في محكمة سرسنگ بخصوص هذه الحالة ان تلك النساء اللاتي يمارسن الدعارة لسن من اهالي المنطقة وانما قادمات اليها من الموصل والمناطق الأخرى وأنهن تعرضن لمشاكل عديدة من قبل اهالي منطقة (سرسنگ) فعلى سبيل المثال قبل شهرين قام شخص بإلقاء قذيفة يدوية (رمانة) داخل إحدى هذه الفنادق التي تسكن فيها هؤلاء النسوة ، و بين لي أيضا أنهم يتعرض دائما الى السرقة و التعذيب عندما يخرجون لممارسة الدعارة ، و قال ان اثنتين منهن (اسم إحداهن غريبة) جنن الى المحكمة قبل أيام و بالتحديد في يوم الثلاثاء المصادف 24 /4 /2007 لرفع الدعوى ضد الشابين الذين مارسا الجنس معهن و لم يعطهن أجر هذه الممارسة .

⁵ منظمة نساء المستقبل للتنمية: إحدى منظمات الفعالة في الوسط والجنوب .

وفي نفس الدراسة رصد عدد النساء المسجونات في سجن المعقل هو فقط 12 امرأة 3 منها بغاء فقط و هو نسبة قليلة جدا بسبب العادات و التقاليد . لذا فان جرائم البغاء محدودة داخل البصرة لكن الاتجار بالنساء يتخذ مناحي أخرى كما بينا أعلاه، بسبب وجود تيارات دينية منظرفة .

أظهرت المسوحات الميدانية (ذات الطبيعة الإحصائية) للمؤسسات الإحصائية لمحافظة بابل⁶ وجود أعداد من الأفراد والمحتجزين على تبعة قضايا البغاء والقوادة واللواط وأشكال أخرى من الممارسات التي تقع ضمن توصيف عام هو الاتجار بالبشر، لان في اغلب الحالات يوجد عنصر الاجبار و الاكراه . إن أعداد المطالبين بهذا الجرم كانوا على النحو التالي:

1- النساء المتهمات بممارسة البغاء او الإجبار عليه هو 6 نساء فقط موقوفات في سجن القيادة المركزي في بابل الذي يطلق عليه التسفيرات.

2- عدد الرجال المتهمين بممارسة او الإجبار على البغاء 10 اشخاص تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 60 سنة ويتمركز 6 منهم في سجن القيادة المركزي، أما الأربعة الباقية فيتمركزون في السجن الإصلاحى لوجود أحكام بحقهم تتراوح بين 3 الى 6 سنوات.

3- لم توجد حالات خطف لغرض المتاجرة بالأطفال بين النساء الى نزيرل واحدة متهمة بخطف طفل لغرض طلب فدية ومحجوزة في سجن الإصلاحى الكبير في الحلة.

- اندماج مع شبكات المخدرات في العراق: إغراء الأطفال تعاطي المخدرات والبغاء:

الأطفال أول ضحايا العنف، خاصة وهم ضعفاء عند الحديث من الناحية السيكولوجية. فمن السهل على بالغى سن الرشد مناورتهم والتلاعب بعقولهم وإقناعهم وإغرائهم، ومن ثم استخدامهم لأغراضهم الخاصة. إنضم الكثيرون من أطفال الشوارع إلى عصابات الجريمة للحصول على المال بغرض إشباع عادة تعاطيهم المخدرات، لأن المال الذي يحصلون عليه من الاستجداء لا يكفي لطعامهم واستهلاك المخدرات، حسب الموسوي⁷، وأضاف: إن بعض عصابات الجريمة توفر لهؤلاء الأطفال المخدرات ثمناً لممارسة الجنس معهم، فقد ذكر مسئولون في وزارة الداخلية أنهم كانوا يبحثون عن هذه العصابات، وسبق إلقاء القبض على واحد من منهم وعوقب، لكنه لم يعط معلومات تفصيلية⁸، وفي عام 2007 القي القبض على جماعة مكونة سبعة اشخاص عائدين من الموصل ومعهم كميات من مادة (الكوكايين)، وبعد

⁶ بناء على معايير دولية متعددة فان مركز بابل لحقوق الإنسان والتطور المدني يهتم بدراسة هذه الحالة اعتمادا إلى خصائص المجتمعية المحلية وقام ف دراسة حول الاتجار بالبشر في محافظة بابل .

⁷ رئيس المنظمة المحلية KCA- الحفاظ على سلامة الطفل - علي الموسوي

⁸ IRAQ: children lured into drugs and prostitution (IRIB), Uruknet.info- 12 February, 2007.

* NGO Coordination Committee in Iraq (NCCI).

دخلهم لمدينة دهوك التي قبض عليهم من قبل الامن (اسايش) دهوك وتمت احوالهم الى المحكمة، وقبل الحكم عليهم تدخلت الايادي الخفية في القضية وتحولت اكياس مادة المخدرات (الكوكايين) الى اكياس مساحيق الغسيل (التايت)، على الرغم من اعترافهم بأنها مادة الكوكايين لدى (الاسايش).

- الاتجار داخل معسكرات الامريكية :

يلحظ وجود تجارة للنساء لصالح القوات الأمريكية، حيث شاهد البعض من سواق التكسي والبعض الأخر الذين يعملون داخل القاعدة الأمريكية في كركوك⁹ سواء كان يعمل هناك كمترجم أو عامل تنظيف أو مهندس وغيره بان هناك مقاولون ليس بالبناء وإنما مقاولون يجلبون النساء، وهؤلاء النساء هن فتيات تتراوح أعمارهم (14-24) سنة، وبالجملة يأتون بسيارة كوستر بين فترة وأخرى ويشترط الأمريكان أن تتحلى هؤلاء النساء بمواصفات معينة .

وشهادة سائق تكسي حينما أوصل ثلاثة فتيات إلى منطقة معينة فادعى انه لا يجيد اللغة التي يتكلمن بها هؤلاء الفتيات فعرف من خلال أحاديثهن أنهن كن في القاعدة يمارسن البغاء مع الجنود الأمريكان¹⁰ .

- الاتجار وموضوع الزواج المتعة :

زواج المتعة (او الزواج المؤقت) واحدة من انواع الزواج في الاسلام توقف في بدايات العصر الاسلامي و استمر عمل به عند اصحاب المذهب الشيعي، و هناك في المذاهب الاخرى انواع من الزواج شبيهه بهذا الزواج منها المسيار و المناخ و التسرية .

وانتشر زواج المتعة في كربلاء بشكل واضح بعد التغيير، بعد ازدياد اعداد الزائرين و على الاخص من ايران حتى اصبح ضاهرة واضحة وصارت له اماكن ثابتة و رجال دين مختصين بعقد مثل هذه الزيجات و لكن الضهرة بدأت تاخذ اتجاهات اخرى من النواحي الاخلاقية و المادية و تحول جزء كبير من هذا الزواج بقصد الربح المادي و نوع من ضواهر الاتجار بالبشر ، و من خلال دراسة سجلات سبعة من هذه الحالات¹¹ تبين من اعتراف سته من اللواتي تزوجن عن طريق المتعة هو فرصة لكسب المال و اعالة افراد عائلاتهم (حيث ان هذا الزواج يتم من خلال عقد بين الرجل و المرأة لوقت محدد و مبلغ يتفق عليها)، و هناك حالة واحدة اعترفت بها المرأة انها تمت لغرض الترفيه و المتعة. ان ازدياد هذه الظاهرة في كربلاء تنذر بحالة خطيرة من استغلال الضعف المادي للعوائل الفقيرة في المحافظة الى الجنوح نحو العمل بهذة الظاهرة و بحالة تخالف احترام المرأة و تقديرها و تهدد العوائل الفقيرة بسلوك هذا الطريق و هو ما يستدعي دراسة هذه الظاهرة و ايجاد سبل لحلها و التنقيف بمخاطرها و اتساعها بشكل مغاير لهدفها الديني و الاجتماعي.

وتوجد حالات استغلال النساء اللواتي يعملن في الفنادق والشقق في محافظات الجنوب، منها إن واحدة من العاملات تذكر أنها أرغمت من قبل مدير الفندق على ممارسة الجنس مع من يأتون من بغداد أو المحافظات الأخرى من الإسلاميين الذين يحتاجون نساء لممارسة الجنس كمحطة لرحلاتهم في مدينة الناصرية وفي

⁹ حسب تقارير المنظمات (منظمة KRA، منظمة الحق لتثقافة حقوق الإنسان، المعهد الوطني لحقوق الإنسان)

¹⁰ صفحة (هأوال) رقم 203 في التاريخ 21/تشرين الاول 2006 ، او زيارة موقع www.kurdistan.net.org

¹¹ مصدر المعلومة تقرير من تجمع الثقافي من اجل الديمقراطية .

فنادق الجنوب، وفي هذه الحالة كان مدير الفندق يتقاسم معها مهر هذا الزواج القصير كنوع من التجارة المشروعة بالجنس، أي الاتجار بالجنس.

هذه الحالة تمارس في المحافظات الجنوبية ومنطقة جنوب الوسط، وتمارس بنسبة كبيرة جدا تصل إلى 20% من النساء أو أكثر¹²، وتحولت الظاهرة إلى داخل الجامعات حسب تقرير نشر في صحيفة (الشرق الاوسط)¹³.

الاتجار و العمالة الاجنبية:

بعد عام 2007 تتوافد العمالة الاجنبية، خصوصا الآسيوية إلى العراق مع تحسن الأوضاع الامنية، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة في هذا البلد إلى 16 في المائة، هؤلاء العمال قدموا من اثيوبيا ، الفلبين ، الهند، ونيبال، وبنغلاديش، وسريلانكا، وأوغندا للعمل في العراق، فهم يأتون عبر شركات جزء منهما غير مرخصين بسبب عدم وجود قانون خاص بالعمالة الاجنبية في العراق ويتم استغلالهم ويمارس بحقهم ايشع انواع انتهاكات لحقوق الانسان منها (عقود مغبنة، حجز جواز سفر، استغلال جنسي ، اكثر من عمل ،..ومن المعاملة السيئة للإنسانية)، وهناك أكثر من 1000 عامل قدموا بحثاً عن وظائف ، و معظم هؤلاء العمال باعوا كل ما يملكون في بلادهم لدفع تكاليف السفر إلى العراق. ويعيش هؤلاء العمال في مجمعات قرب مطار بغداد، حيث تفتقر لأبسط متطلبات العيش الإنساني، وفي مقدمتها الماء. أما النوم، فيتم بالتناوب داخلا غرفة واحدة التي تتسع لـ 600 شخص. ورغم ذلك الوضع المأساوي، إلا أن أحدا في العراق لا يجروء على إثارة هذه المسألة.

ولربما السبب يعود لتخوفهم من إثارة مسائل أخرى تتعلق بعدم قدرة العمال البقاء من غير تأشيرة، وفي ذات الوقت لا يمكنهم السفر من دون المال. ويدعي العمال بأن الشرطة العراقية قامت بتقييدهم وضربهم، وهو ما رفضت الشرطة التعليق عليه¹⁴.

وجزاء الكبير من العمالة الاجنبية من النساء يتم استغلالهن جنسيا حسب تقرير منظمة النجدة الشعبية هناك 15 حالة انتهاك. فمثلا هناك فتاة من الجنسية اثيوبية مهنتها خادمة و تاريخ الولادة 1987 تعرضت إلى اعتداء و اغتصاب، وبعد متابعة أوراق التحقيق تبين إن هذه الفتاة تعرضت للاغتصاب والإيذاء من قبل صاحب شركة تركية. والجدير بالذكر أن هذه الفتاة الإثيوبية تم خداعها واحضارها إلى كردستان العراق ، حيث كان الاتفاق من شركة التوظيف أن تذهب إلى تركيا والعمل هناك، إلا أن هذه الشركة أحضرتها إلى كردستان ، وتم إفهامها أن كردستان هي جزء من تركيا، وهي لا تختلف عن تركيا وبعد إن توظفت في الشركة سرعان ما تعرضت للاغتصاب، والواقع الحالي لهذه القضية إن الشخص الذي اغتصب هذه الفتاة متزوج ولديه ثلاثة أطفال وهو الآن محجوز على ذمة القضية في سجن المحطة .

¹² مصدر المعلومة تقرير من منظمة النساء المستقبل للتنمية.

¹³ انتشار ظاهرة زواج المتعة بين طلبة الجامعات العراقية - بغداد: رحمة السالم / الشرق الاوسط.

¹⁴ CNN العربية 19/02/09 - (GMT+04:00) 0100

¹⁵ مشروع الاتجار بالبشر/ المصدر المعلومات : مركز شرطة عنكاوة www.pao-org.com

و تجدر الإشارة إلى إن هذه الفتاة لم تتلق أي مساعدة من قبل أي جهة حكومية أو منظمة نسوية حتى مسألة السكن لم يتم ضمانها لها، علما أنها فتاة من خارج كردستان وليس لها أي احد في هذه البلاد يسندها ، سوى عدد من صديقاتها اللاتي جئن معها للعمل في أربيل .

الاتجار بالعراقيين في خارج العراق :

ينشط تجار الرقيق الأبيض في استغلال حالات البؤس المدقع في العراق، لتحقيق أرباح هائلة عبر تهريب الفتيات العراقيات، تحت ستار تأمين وظائف في المنازل، إلى دول الجوار ، حيث يتم إجبارهن على بيع أجسادهن في الفنادق والملاهي ، وتختلف الأسعار بحسب الزبون وعمر الفتاة، وما إذا كانت عذراء أم لا، ولا تخلو الممارسات الجنسية من الوحشية، المترافقة مع العنف والمعاملة غير الإنسانية، والأقرب إلى ما كان يعيشه العبيد في العصور الغابرة.

هذا ملخص الوضع الحالي لآلاف الفتيات العراقيات، كما يشرحه تقرير الشبكة الاتحادية الإقليمية للأنباء "ايرين"، الذي تتبع حركة تهريب آلاف الفتيات العراقيات، بينهن ثلاثة آلاف وخمسمئة فتاة سجلوا كمفقودات في العراق، ويشتهر أنهن يخضعن لعبودية جنسية في أماكن مختلفة من الشرق الأوسط¹⁶. ولفت التقرير أيضاً إلى تحول سوريا إلى مقصد آخر لتهريب النساء العراقيات، بسبب قربها من العراق حيث يسهل بالتالي إدخال النساء إليها وإخراجهن منها. وبسبب سهولة التنقل بين سوريا والعراق، يبقى الرقم الحقيقي للنساء العراقيات اللواتي يتم تهريبهن إلى سوريا غير معروف، وبغياب القوانين الرادعة، والملاجئ المخصصة لإيواء تلك النسوة في سوريا، فقد لا يعرف أبداً الحجم الحقيقي لتلك التجارة البائسة بأرواح وأجساد البشر.

وبحسب رصد المنظمات في منطقة الرشيدية بالموصل ذكر انه تم القاء القبض على عصابة مكونة من 12 شخص وكان بينهم ابناء عوائل معروفه من الموصل وكانو قد استاجروا بيتنا هناك وكان عملهم هو خطف الاطفال لغرض بيعهم، مقابل اموال، في تركيا على طريق موصل_كردستان_تركيا. وخلال القبض عليهم تم انقاذ عدد من الاطفال من مناطق مختلفة من الموصل، وان العصابة قضت مدة اسبوع في مركز شرطه الرشيدية، ثم تم تسليمهم الى الجيش العراقي ، حيث حصل هذا الحادث عام 2006 .

ويلحظ ، بسبب أن الحدود مع الكويت مفتوحة و لقرب البصرة مع الكويت، ثمة ظاهرة تهريب النساء إلى هذه الدولة بعيدا عن أعين القانون، ويتم من خلال الترخير بالنساء الصغيرات من عمر (13- 17

¹⁶ ازدهار الاتجار بفتيات عراقيات في الخليج : وأورد التقرير قصصا واقعية لفتيات مثل مريم، 16 عاما، التي أجبر الفقر والدها على تسليمها مقابل ستة آلاف دولار إلى أشخاص، وعدوه أنهم سيرسلونها إلى مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة لتعمل في تنظيف البيوت، على أن يعيدها إليه بعد عام.

مريم التي وافقت على الذهاب لتعين والدها على تربية إخوتها، خاصة بعد أن حصدت قذيفة حياة والدتها أثناء دخول القوات الأمريكية إلى بغداد عام 2003، وجدت نفسها في احد فنادق دبي برفقة رجل عجوز، عمد إلى مجامعتها مستخدما الشدة والعنف بعد ان دفع مبلغا إضافيا ثمنا لعذريتها.

وقبعت مريم لفترة في شقة في دبي برفقة أكثر من 20 فتاة، يتم استغلالهن جنسيا كل يوم لمصلحة عصابات الرقيق الأبيض، التي كانت تهددهم بالقتل في حال رفضن الاستمرار بالعمل، غير أنها تمكنت من الفرار والعودة إلى بغداد، حيث تقوم جمعية حرية المرأة العراقية برعايتها.

(والتزوج منهم بعلم و مباركة الالهل , و تخرج من العراق بطريقة قانونية ثم يجبرن بعد ذلك الى ممارسة البغاء و السخرة أو العمل في البيوت على أحسن الأحوال .

فمثلا: سلمى؛ امرأة عراقية جاءت إلى الأردن للعمل، ولكي تتمكن فيما بعد من الهجرة إلى إحدى الدول الأجنبية، ولم تنل سوى الإغتصاب من رب العمل والعديد من الإهانات التي أجبرتها على السير في طريق بيع جسدها لتؤمن قوت يومها.

التوصيات:

- 1- اصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر و نشر الانظمة والقوانين التي تمنع استغلال الاطفال و نساء في تجارة الجنس مع مراعاة الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.
- 2- مراجعة الانظمة والقوانين والبرامج والممارسات التي تساعد على تسهيل استغلال و اجبار النساء و الاطفال وتبني اصلاحات فعالة للحد من هذه الظاهرة.
- 3- تشكيل لجنة عليا لمكافحة الاتجار بالبشر.
- 4- التركيز على تعليم الاطفال كوسيلة لتحسين اوضاعهم وجعل التعليم الاساسي الزاميا ومتاحا بصورة مجانية للجميع.
- 5- توفير الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الصحية الموجودة وتدعيم البيئة الاسرية للاطفال الاكثر عرضة لدخول تجارة الجنس بما في ذلك المشردون واللاجئون و ابناء الطبقة المسحوقة وغير المسجلين في القيود الرسمية والمحتجزون في المراكز والسجون.
- 6- زيادة التثقيف والوعي بحقوق الطفل ودمج المعاهدات والمواثيق المتعلقة بحقوق الطفل بالتعليم الرسمي وغير الرسمي.
- 7- نشر مراكز الاتصال لتقديم المعلومات عن المواضيع ذات الحساسية المتعلقة بنوع الجنس، وتنشيط وزيادة الحملات الاعلامية لزيادة وعي وتنقيف الموظفين الحكوميين المعنيين فضلا عن العامة من الناس حول حقوق الطفل والاثار السنية المترتبة على استغلال الاطفال في تجارة الجنس وبيان عدم شرعيتها وتقوية وتدعيم السلوكيات والاتجاهات الايجابية في المجتمع نحو الجنس للمحافظة على نمو سوي للاطفال يشعروهم بالكرامة واحترام الذات.
- 8- تدعيم وتعزيز حقوق الطفل من خلال تنقيف الأسرة ومساعدتها في النمو من خلال زيادة الوعي بمسؤولية الوالدين كليهما نحو الاطفال مع التركيز بشكل خاص على مسؤوليتهم في منع الاعتداءات الجنسية على الاطفال.
- 9- ايجاد برامج تثقيفية خاصة باليافعين لزيادة قدرتهم على مواجهة ومقاومة الشبكات التي تستغل الاطفال في تجارة الجنس.
- 10- ايجاد او تقوية البرامج الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المهتمة بالمواضيع ذات الحساسية المتعلقة بالجنس لمساعدة الاطفال الاكثر تعرضا لدخول تجارة الجنس واسرهم في مقاومة الافعال التي تعود الى استغلال الاطفال في تجارة الجنس مع التركيز بشكل خاص على المواضيع المتعلقة باساءة المعاملة داخل الاسرة والممارسات التقليدية المؤذية واثارها على الفتيات وتنمية وتقوية الاحساس باهمية الطفل كإنسان وليس كسلعة معروضة للاخرين والتغلب على حالة الفقر من خلال التشجيع على زيادة الدخل عن طريق العمل الشريف.
- 11- تعبئة القطاع التجاري بما في ذلك قطاع السياحة ضد السماح باستعمال شبكاتها ومؤسساتها في مجال تجارة الجنس بالاطفال والنساء.

12- استهداف الافراد والمؤسسات المتورطة في مجال تجارة الاطفال بالمعلومات والبرامج التثقيفية والحملات المنظمة لاحداث تغييرات في سلوكياتهم وممارساتهم غير المقبولة في هذا المجال.

المنظمات التي ساهم في كتابة التقرير:

- 1- منظمة النجدة الشعبية
- 2- منظمة نساء المستقبل للتنمية
- 3- التجمع الثقافي من أجل الديمقراطية
- 4- الحفاظ على سلامة الطفل
- 5- المعهد الوطني لحقوق الإنسان
- 6- جمعية نساء من أجل الاصلاح و التطوير
- 7- منظمة حموربي لحقوق الانسان